وسط أجواء آمنة ومستقرّة

الشعب العراقي ينتخب.. إقامة الإنتخابات البرلمانية السادسة

وسط إقبال كبير من جانب أبناء الشعب العراقي، انطلقت عند الساعة السابعة منذ صباح الثلاثاء عملية الاقتراع العام لانتخابات مجلس النواب ٢٠٢٥ في عموم العراق، وكان يحق لأكثر من ٢٠ مليون ناخب عراقي المشاركة في هذه الانتخابات.

وقالت المتحدثة باسم المفوضية جمانة الغلاي: أن "مفوضية الانتخابات إستقبلت منذ الساعة السابعة صباحاً ولغاية السادسة مساءً الناخبين البالغ عددهم ٢٠ مليون و٦٣ ألف و٧٧٣ ناخباً، حيث فتحت لهم المحطات ٨٧٠٣ مراكز اقتراع، بواقع ٣٩ ألف و٢٨٥ محطة اقتراع". وأضافت: أن "الاجهزة الانتخابية أغلقت الكترونياً في الساعة السادسة مساءً".

من جانبها، أكدت وزارة الدفاع العراقية أن الخطط الأمنية الخاصة بالانتخابات استغرقت ستة أشهر من الإعداد، وشملت عمليات المحاكاة وتوزيع القطعات خلال الشهرين الماضيين؛ لضمان جاهزيتها الكاملة للاستحقاق الدستوري، فيما أشارت إلى تأمين مخازن المفوضية والتأكد من عدم وجود أي تهديدات تؤدي إلى حرق أو إتلاف صناديق الاقتراع.

وقد شرعت المراكز الانتخابية في مناطق ومدن العراق كافة، صباح يوم الأحد، بفتح أبوابها لإستقبال المصوتين في الاقتراع الخاص (تصويت الأجهزة الأمنية والعسكرية والنازحين) للانتخابات التشريعية في دورتها السادسة بالعراق، فيما انطلق الاقتراع العام لكافة المواطنين اليوم الثلاثاء.

وأعلن نائب قائد العمليات المشتركة، الفريق الركن قيس المحمداوي، أن المشاركة في التصويت الخاص تجاوز ٨٠٪ في نسبة غير مسبوقة.

وفي وقت لاحق، بدأت في بغداد وباقي المحافظات العراقية وإقليم كردستان، عمليات العد والفرز اليدوي لأوراق الاقتراع بعد إغلاق مراكز التصويت الخاص وسط تشدد أمنيّ مكثف.

مواقف الكتل والأحزاب السياسية

فيما يخص مواقف الكتل والأحزاب السياسية، شدد الإطار التنسيقي أن سلامة الانتخابات مسؤولية وطنية مشتركة تقتضي تعاون الجميع، مضيفاً بأن قواه السياسية ستعود إلى التلاقي والتحالف بعد الانتخابات البرلمانية ضمن رؤية موحّدة تحفظ استقرار الدولة وتُعبّر عن إرادة جماهيرها.

تأكيد الإطار التنسيقي هذا جاء خلال اجتماع اعتيادي عقد عشية الانتخابات البرلمانية السادسة، حيث أكد المجتمعون حرصهم على حماية العملية الانتخابية والسياسية وضمان نزاهتها وشفافيتها.

وكانت قد وجّهت المرجعية الدينية والنخب الأكاديمية ووجهاء العشائر دعوات واسعة للمواطنين للمشاركة. وتنافس في الانتخابات ٧ آلاف و٧٤٣ مرشحا، منهم ٥ آلاف و٤٩٦ رجلا وألفان و٢٤٧ امرأة، لاختيار ٣٢٩ عضوا في مجلس النواب، الذي يتولى انتخاب رئيس الجمهورية ومنح الثقة للحكومة. وبدأت الدورة الحالية لمجلس النواب في ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢، وتستمر ٤ سنوات حتى ٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦.

تصويت رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية والشخصيات السياسية

بدوره، أدلى رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني ووالدته بصوتَيهما، في حي الكرادة وسط بغداد، حيث وصف رئيس الوزراء العراقي الأجواء بالآمنة والمستقرة.

وأشار السوداني، في حديثٍ للصحفيين، إلى أن هذه الانتخابات تجري بحضور مراقبين دوليين، وتؤكد التداول السلمي للسلطة، مشيدًا بدور القوات الأمنية في تأمينها.

بدوره، شارك رئيس الجمهورية العراقية عبداللطيف جمال رشيد في الإنتخابات، حيث وجه دعوة إلى الشعب العراقي لتكثيف المشاركة الفاعلة في الانتخابات، وثمن جهود مفوضية الانتخابات على إجراءاتها التي بذلتها من أجل انسيابية الانتخابات.

وأعرب رشيد عن شكره للقوات الأمنية ومفوضية الانتخابات. وأضاف: "كما نشكر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وجميع المؤسسات الساندة لها للجهود الكبيرة التي بذلت من أجل تحقيق هذا الإنجاز الوطني الديمقراطي".

بدوره، أكد رئيس مجلس النواب العراقي، محمد المشهداني، أنه تمكنا من مواجهة التحديات وأجرينا الانتخابات في موعدها.

وقال المشهداني: "استطعنا تخطي التحدي الأول، وإجراء الانتخابات في موعدها، في جو ديمقراطي آمن".

بدوره، أكد رئيس مجلس القضاء الأعلى في العراق، القاضي فائق زيدان، أن القضاء له دور إيجابي في نجاح الممارسة الديمقراطية.

وذكر المكتب الإعلامي لرئيس مجلس القضاء الأعلى، أن "رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان، شارك في التصويت العام بانتخابات مجلس النواب العراقي". وأكد على "التمسك بالخيار الديمقراطي للتداول السلمي للسلطة عِبر صناديق الاقتراع، ودور القضاء الإيجابي في نجاح هذه الممارسة الديمقراطية".

أمّا وزير الداخلية العراقي، عبدالأمير الشمري، فقال: أنه تم تأمين جميع مراكز الاقتراع بشكل كامل، وتم وضع خطة أمنية متكاملة لنقل صناديق الاقتراع، وأضاف أن جميع القادة موجودين ميدانياً وتعمل تحت إشراف اللجنة الأمنية العليا، وفق ما أشارت إليه وكالة الأنباء العراقية. بدوره، أكد رئيس إقليم كردستان العراق، نيجرفان بارزاني، أن الانتخابات التشريعية مهمة جداً لاستقرار العراق. وقال بارزاني في مؤتمر صحفي بعد الإدلاء بصوته: إن "الانتخابات التشريعية مهمة جداً لاستقرار العراق"، معرباً عن أمله في "أن تكون هذه الانتخابات بداية لعراق اتحادي وديمقراطي لجميع المكونات". وأكد أنه" بعد الانتخابات ستحل كل المشاكل بالحوار"، لافتاً الى أن "أي مشكلة سيتم حلها عن طريق الدستور والحوارات واللقاءات والاتفاقات".

النتائج الأولية سيتمّ إعلانها اليوم.. وتوقعات بأن تكون نسبة المشاركة أكثر من سابقاتها

الأمم المتحدة تشيد بعمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

بدوره، أعرب رئيس هيئة الحشد الشعبي، فالح الفياض، أثناء الإدلاء بصوته الإنتخابي عن أمله بأن تؤدي الانتخابات إلى مرحلة جديدة في مسيرة الاستقرار والتنمية، وأكد أن المسار السلمي للسلطة مكسب تحقق بتضحيات كبيرة.

من جانبه، أكد ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق، محمد الحسان، أن الانتخابات تمثل عرساً ديمقراطياً للعراق. وأكد الحسان لوكالة الأنباء العراقية (واع) أن "الأمم المتحدة تشيد بعمل المفوضية في إجراء الانتخابات"، متمنياً أن "يتمكن الشعب العراقي من خلالها اختيار المرشحين والنواب الذين يمثلونه خير تمثيل في المرحلة المقبلة". من جهته، أكد مدير قسم العلاقات والإعلام في المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، سرمد سعيد البدري، أن التجربة الديمقراطية العراقية أصبحت مثالاً للدول الأخرى. وقال البدري: إن "الدستور العراقي كفل المشاركة بالانتخابات البرلمانية لجميع المواطنين"، مشيراً الى أن "التجربة الديمقراطية العراقية أصبحت مثالاً للدول الأخرى". وتابع: أن "٤٠٠ مراقب في عموم العراق، ونعمل على مدار عام كامل مع المفوضية"، مردفاً أنه "في الانتخاب الخاص رصدنا تقدماً كبيراً في عمل المفوضية"، مبيناً أن "هناك إنجازاً فيما يتعلق بالكاميرا البايومترية حيث وفرت الكثير على المفوضية".

عشرون عاماً من الإقتراع

يشار إلى أن هذه هي الانتخابات السادسة بعد ٢٠٠٣؛ بدأت الحكاية في ٢٠٠٥، واليوم، بعد عشرين سنة من أول صندوق اقتراع، يعود العراقيون إلى اختيار ممثليهم في مجلس النواب بدورة جديدة.

وأفادت وكالة الأنباء العراقية أن الانتخاب في النظام العراقي ذو طبيعة نيابية/برلمانية. المواطن ينتخب مجلس النواب، والمجلس يمنح الثقة للحكومة. ينتخب النواب رئيس الجمهورية داخل المجلس، ويكلّف مرشح الكتلة الأكبر بتشكيل الحكومة، ثم تُعرض الكابينة الوزارية وبرنامجها لنيل الثقة. بهذا البناء يتقدّم دور البرلمان في التشريع والرقابة، ويُحسم تشكيل الحكومة عبر التفاهمات البرلمانية وفق الدستور.

يستند التمثيل إلى نظام نسبي بآليات توزيع مقاعد يقرّها القانون، وتتضمّن المنظومة حصةً نسائية لا تقل عن ٢٥٪ ومقاعد مخصّصة للمكوّنات الدينية والقومية (منها مقاعد للمسيحيين والإيزيديين والشبك والصابئة المندائيين والفيليين)، بما يوسّع قاعدة التمثيل داخل المحافظات.

وبدأت الحكاية في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، حين خاض العراقيون أول اقتراع تشريعي بعد سقوط نظام الطاغية؛ انتخابٌ لهيئة انتقالية تكتب الدستور وتدير المرحلة الجديدة في البلاد بـ٦٦٥٥ مرشحًا مسجّلًا. وصوّت نحو ٨٫٤ ملايين شخص بنسبة تقارب ٥٨٪، وأُقرّ لاحقًا أن العملية جرت بإسناد أمني وإدارة مفوضية انتخابية وليدة.

بعده بأشهر أُجري الاستفتاء على مسوّدة الدستور في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تمهيدًا لانتخابات برلمان دائم. ثم جاءت انتخابات ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ التي شهدت مشاركة أوسع وأرقاماً مشاركة مرتفعة؛ تراوحت بين "قرابة الثلثين" و"فوق ٧٠٪"، مع تسجيل برلمانيين ٢٧٥ مقعدًا ومرحلة سياسية جديدة تحت دستور ٢٠٠٥.

في ٧ آذار/مارس ٢٠١٠ أُجريت انتخابات مجلس النواب بمشاركة قُدِّرت بأكثر من ٦٢٪. و٦٫٥٢٩ مرشحًا. ودخلت القوى السياسية مرحلة مفاوضات مطوّلة أفضت إلى تشكيل حكومة ائتلافية.

في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ أُجريت انتخابات مجلس النواب بتنافس ٩٠٣٢ مرشحاً على ٣٢٨ مقعدًا بنظام القوائم المفتوحة والتمثيل النسبي. سُجِّل نحو ٦٢٪ إقبالًا من هيئة ناخبين بحسب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٨ أُجريت انتخابات مجلس النواب بمشاركة ٦٩٨٦، ضمن الظروف التي تلت معارك تحرير المدن من قبضة التنظيم الإرهابي داعش، وتداعيات النزوح وإعادة الإعمار. أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عبر وكالة الأنباء العراقية أن عدد من يحق لهم التصويت يناهز ٢٤٫٣٥ مليونًا، وأن نسبة المشاركة بلغت ٤٤٫٥٢٪ من المسجّلين.

في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ أُجريت انتخابات مبكّرة استجابة لمسار إصلاحي أعقب احتجاجات ٢٠١٩، مع اعتماد دوائر أصغر ومتعددة بدل الدوائر الواسعة. بلغت المشاركة الرسمية نقلا عن المفوضية، نحو ٤١٪ من أصل هيئة ناخبين تقارب ٢٢٫١ مليونًا، و٣٢٤٩ مرشحاً.

في ٢٠٢٥ يتجدّد الاقتراع لاختيار مجلس نواب من ٣٢٩ مقعدًا وفق التمثيل النسبي المعدَّل، بإدارة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ودعم فني من (يونامي).

وسط اندلاع حريق هائل جراء الاعتداءات الصهيونية في لبنان

الرئيس بري يدعو إطفاء كشافة الرسالة للمساعدة في إخماد النيران جنوبًا

تابع رئيس مجلس النواب اللبناني، نبيه بري، الكارثة البيئية الناجمة عن استمرار إندلاع الحرائق في المناطق الحرجية لاسيما في غابة بكاسين والريحان وإقليمي الخروب والتفاح ومناطق عدة من الجنوب اللبناني.

وفي هذا السياق، أعطى الرئيس بري توجيهاته لجهاز الإطفاء التابع للدفاع المدني في كشافة الرسالة الإسلامية إلى استنفار كافة آلياته المخصصة للإطفاء وطاقاته البشرية والتطوعية من كافة المناطق ووضعها في تصرف المجالس البلدية في تلك المناطق والمؤازرة في عمليات إخماد النيران لاسيما في إقليم الخروب وغابة بكاسين التي تمثل واحدة من أهم الثروات الوطنية والبيئية في لبنان والمنطقة، وتنسيق خطط التحرك مع الأجهزة الرسمية المعنية.

الفصائل الفلسطينية تندّد بقانون إعدام الأسرى: جريمة حرب تشرعن القتل الجماعي

اندلاع حرائق واسعة

وكانت حرائق واسعة، اندلعت في مناطق مختلفة من جنوب لبنان، جراء الاعتداءات "الاسرائيلية"، مساء الإثنين، والتي طالت مناطق شحيم وداريا والمطلة وحصروت والزعرورية والغباطية وعاراي وبكاسين وعرمتى والريحان.

كما تجددت حرائق حرج شدرا، خلال منتصف ليل الإثنين، على نطاق واسع، نتيجة الرياح القوية التي تضرب المنطقة ما تسبب بمزيد من الأضرار في كامل مساحة الغابة. وعملت عناصر الإطفاء في الدفاع المدني، بمساعدة الجيش ومتطوعين من الأهالي، طوال النهار والليل، على محاصرة النار، خصوصًا في المناطق التي اقتربت فيها من المنازل.

وفجر الثلاثاء، انحسرت الحرائق التي اندلعت جراء العدوان الصهيوني في الجرمق والعيشية، إلا أنها استمرت في مناطق الريحان وعرمتى نتيجة صعوبة الوصول إليها وإخمادها.

بدورها، لفتت وزيرة البيئة تمارا الزين إلى أن "في جنوب لبنان تحديدًا، أحرق العدو ما يزيد عن ٨٧٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية والحرجية، والبارحة أيضًا استكمل الجريمة البيئية عبر إلقاء أجسام حارقة في العديد من الأحراج ما زاد من حجم الكارثة"، مؤكداً أنه "مع الأسف؛ وعلى الرغم من استمرار العدوان، ما نشهده من إبادة بيئية على أيدي العدو، لم نجد من يرفع الصوت معنا إلّا ثلة صادقة من الفاعلين في النشاط البيئي؛ وذلك لأسباب نعرفها جميعًا".

اعتداء صارخ للعدو على عيترون

في سياق آخر، أدانت بلدية عيترون، في بيان، "عملية تفجير ٤ منازل، أقدمت عليها قوة تابعة للاحتلال الصهيوني فجر الثلاثاء"، ورأت انه "اعتداء صارخ يستهدف أمن البلدة وسلامة أهاليها"، ونددت بـ"الاختراقات التي تحصل من حين إلى آخر"، داعية "الدولة والأجهزة الأمنية المختصّة إلى اتّخاذ المواقف والإجراءات الحاسمة والرادعة الكفيلة بحماية المواطنين وضمان استقرار حياتهم اليومية وصون كرامتهم". كما استهدفت مدفعية جيش الاحتلال "الإسرائيلي" ظهر الثلاثاء، أحد أحياء بلدة عيتا الشعب في قضاء بنت جبيل بقذيفة مدفعية، بحسب ما أفادت به "الوكالة الوطنية للإعلام".

جريمة فاشية يرتكبها الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين

في سياق غير متصل، اعتبرت فصائل المقاومة الفلسطينية، الثلاثاء، أن مصادقة ما يسمى "الكنيست" الصهيوني بالقراءة الأولى على قانون إعدام الأسرى هي جريمة فاشية تشرعن القتل، وتُجسّد الطبيعة العنصرية والإجرامية للاحتلال الذي يواصل انحداره نحو تشريع الإعدام الممنهج.

كما أكدت الفصائل أن هذا القانون يمنح الضوء الأخضر لتوسيع سياسات القتل البطيء داخل السجون من خلال التعذيب والإهمال الطبي، ويحوّل المحاكم العسكرية الصهيونية إلى أدوات قتل مشرعنة، محذّرة من أن الصمت الدولي إزاء هذه الجريمة يُعدّ مشاركة فعلية فيها.

واعتبرت حركة حماس أن تصديق قانون إعدام الأسرى بالقراءة الأولى يمثل امتداداً لنهج الحكومة الصهيونية العنصري ومحاولة لتشريع القتل الجماعي المنظّم.

بدورها، رأت حركة الجهاد الإسلامي أن القانون يشكّل تصعيداً إجرامياً خطيراً ضمن سلسلة الإبادة والتطهير الممنهج الذي يمارسه الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني.

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فوصفت إقرار القانون بأنه جريمة حرب مكتملة الأركان وخطوة فاشية تشرعن القتل بحق الأسرى الفلسطينيين.

يُذكر أنه الاثنين، صادقت الهيئة العامة لـ "الكنيست"، بالقراءة الأولى على مشروع قانون "إعدام الأسرى الفلسطينيين" المدانين بذريعة قتل صهاينة، الذي تقدمت به ليمور سون هرملخ من حزب "عوتسما يهوديت"، وذلك بعد تصويت أيّده ٣٦ عضواً مقابل معارضة ١٥، وأُحيل المشروع إلى اللجنة البرلمانية المختصة تمهيداً للتصويت عليه في القراءتين الثانية، والثالثة، بحسب ما ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا".